

نشر عرض هذا الكتاب في وكالة الأخبار " نيا " والشبكة العربية العالمية

كتاب المياه في العالم العربي .. احتمالات الصراع والتسوية

عرض: محمد محمود يوسف

المدرس المساعد بكلية التخطيط العمراني والإقليمي – جامعة القاهرة

Mmyoussif@yahoo.com

يدق هذا الكتاب ناقوس الخطر لينبه العالم العربي مجدداً إلى أهمية مورد المياه من الناحية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، فهذا الكتاب "مشكلة المياه في الوطن العربي ... احتمالات الصراع والتسوية"

لمؤلفه د رمزي سلامة من الكتب القيمة ذات المنهجية التحليلية التي سلطت الأضواء مجدداً على قضية المياه، وأنها محور الاستراتيجيات الدولية والحروب وأنها محل صراعات منذ القدم وحتى الآن.

يبدأ المؤلف كتابه بمقدمة أكد فيها تصاعد أهمية قضية المياه العذبة للدرجة التي تعبر بها عن هموم العالم العربي في الحاضر وتطلعاته للمستقبل، ففي الخمسينيات من القرن العشرين كانت قائمة الدول التي تعاني من نقص المياه تعد على أصابع اليد الواحدة، أما اليوم فقد زادت هذه القائمة لتصل على مستوى العالم إلى ٢٦ بلداً أو ما يمثل ٣٠٠ مليون فرد واعتباراً من عام 2000م أصبحت المياه في "الشرق الأوسط" سلعة استراتيجية تتجاوز في أهميتها النفط والغذاء.

يرى المؤلف أن الدراسات العلمية العديدة تشير إلى أن مناطق الصراع المائي سوف تتركز في أربعة أحواض لأنهار (النيل – الفرات – الأردن – اللباني)، وأما دول الخليج العربي فسوف يتحتم عليها أن تعيد النظر في التكلفة الباهظة التي تدفعها ثمناً لتوفير الماء العذب بتحلية مياه البحر في ظل معدلات عالية للاستهلاك تصل أحياناً إلى حد الإسراف والهدر وتبديد الموارد.

ويشير المؤلف إلى أن قضية المياه في الوطن العربي ليست مجرد مشكلة نقص كمي في عرض المياه العذبة، وإنما هناك أبعاد سياسية واقتصادية وقانونية.

حد الأمان المائي

يتكون الكتاب من أربعة فصول، يبدأ الفصل الأول "نصيب الفرد من المياه في الوطن العربي" بتعريف حد الأمان المائي بأنه متوسط نصيب الفرد (في بلد ما) سنوياً من الموارد المائية المتجددة والعذبة المتاحة لمواجهة الحاجة إلى الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي، ويؤكد المؤلف أنه من المنظور العالمي اعتبر معدل الـ ١٠٠٠ متر مكعب من المياه المتجددة للفرد في المتوسط هو الحد الذي دونه يتعرض البلد لمشكلة ندرة مياه تعرق التنمية وتؤثر سلباً على صحة المواطنين، أما من منظور إقليمي فيؤكد المؤلف أن هناك شبه اتفاق على أن معدل ٥٠٠ م مكعب للفرد سنوياً يعتبر حداً مناسباً للمناطق الجافة وشبه الجافة أو القاحلة ومنها منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية بشكل خاص. وباستخدام هذا المعيار للحكم على مستوى كفاية الموارد المائية قامت الأمم المتحدة بتقدير عدد البشر الذين يعانون من أزمة نقص المياه في العالم فذكرت التقارير المختصة أن عددهم سوف يزداد من ١٣٢ مليون نسمة عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٩٠٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ م يتركز معظمهم في إفريقيا وأجزاء من غربي آسيا. وقدّر المؤلف حدود الأمان المائي للعديد من الدول في العالم، فعلى سبيل المثال توقع أن يتراوح نصيب الفرد من المياه المتجددة في مصر بين ٣٩٨ و ٦٤٤ متر مكعب سنوياً في عام ٢٠٥٠.

وقام المؤلف بعد ذلك في المبحث الاول " جيوبوليتيكية الموارد المائية في الوطن العربي " بحصر العناصر أو العوامل التي تحكم وفرة أو ندرة الموارد المائية في الوطن العربي فقسم هذه العوامل أو العناصر إلى عناصر طبيعية (الموقع الجغرافي والمناخ) وعناصر بشرية (النمو السكاني و التنمية البشرية و الاستهلاك المائي) وعناصر سياسية (الصراع على المياه والاتفاقيات والمعاهدات بين الدول حول الشأن المائي). أما المبحث الثاني " الموارد والاحتياجات المائية في الوطن العربي " فقد تناول الصورة الإجمالية للموارد والاحتياجات المائية في الوطن العربي وهدف المبحث إلى تقييم الوضع المائي الإجمالي في الوطن العربي من خلال مؤشرين مهمين: الأول فجوة الموارد المائية عن طريق قياس الفارق بين الداخل والخارج من موارد المياه بأنواعها (الطبيعية: سطحية وجوفية والصناعية : تحلية ومعالجة) والثاني: متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة سنوياً عن طريق قسمة الموارد المتاحة في كل دولة على عدد السكان فيها للعامين ٢٠٠٠م و ٢٠٢٥م.

وتوصل المؤلف الى أن الموارد المائية الاجمالية في الوطن العربي في بداية القرن الحادي والعشرين تقدر بحوالي ٢٩٥ مليار متر مكعب كما ذكر أن متوسط نصيب الفرد في العالم العربي من المياه العذبة عام ٢٠٠٠ يبلغ ١٠٢٤ متر مكعب سنوياً. وأن هناك بلدان عربيان هما اليمن والسودان ينخفض فيهما كثيراً نصيب الفرد من المياه عن حد الأمان المائي (١٠٠٠م مكعب في السنة) ومع ذلك فلا توجد معاناة حقيقية من نقص المياه لديهما بمعنى أن مواطنيهما لديهم ما يكفيهم للزراعة والصناعة والشرب برغم ما تظهره الأرقام والسبب هو اعتماد الزراعة فيهما على مياه الأمطار.

الصراع على مياه النيل

تطرق المؤلف في الفصل الثاني إلى مشكلة المياه في حوض نهر النيل فذكر أن نهر النيل ينبع من أواسط إفريقيا ويصب في البحر المتوسط عابراً تسع دول إفريقية هي بورندي ورواندا و تنزانيا وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زانير سابقاً) وإثيوبيا والسودان ومصر، وأوضح المؤلف أن مصادر مياه النهر تتكون من ثلاثة أحواض رئيسية هي حوض الهضبة الإستوائية وحوض بحر الغزال وحوض الهضبة الإثيوبية التي تشكل أهمية كبيرة للأمن المائي المصري ويتكون حوض الهضبة الإثيوبية من ثلاثة أحواض صغرى رئيسية هي حوض نهر السوبات وحوض النيل الأزرق وحوض نهر عطبرة.

وتعرض المؤلف لأهم المشروعات المقامة على نهر النيل كإقامة العديد من المنشآت والسدود التي تقوم بتخزين وتنظيم المياه مثل قناطر الدلتا والصعيد وخزان أسوان وسد جبل الأولياء وسد سنار وسد أوين والسد العالي ومشروع قناة جونجلي ومشروع سد فينشا.

وتناول المؤلف بالدراسة والتحليل كل من دول حوض نهر النيل عبر مباحث أربعة خُصصت لمصر و السودان وإثيوبيا وباقي دول حوض النيل على التوالي، فذكر المؤلف أن مصر تعاني من عدم توفر بدائل لمياه النهر لأن المتوفر لديها من المياه الجوفية ومياه معالجة وغيرها لا يسهم سوى بقدر ضئيل ١٦٥ مليار متر مكعب وبنسبة ٢٣ % من إجمالي الموارد المائية المتاحة، وذكر أن الاحتياجات المائية لمصر تتساوى في الوقت الحاضر مع الموارد المائية المتاحة (٧٢ مليار متر مكعب) وبالتالي فإنه لا توجد فجوة مائية بمصر حتى الآن، إلا أن ثبات الموارد المائية سوف يؤدي مع زيادة السكان إلى أن تتحول المياه العذبة في مصر إلى سلعة نادرة أجلاً أم عاجلاً، ويكشف المؤلف الأبعاد السياسية لمشكلة المياه في حوض نهر النيل فيذكر أن مصر ترى أن لها حقوقاً تاريخية مكتسبة بالنسبة لمياه النيل، وأنه لا يجوز التعرض لها وأن لمصر الحق في الحصول على نصيب معقول من إيرادات إضافية تنجم عن تقليل المفقود عند المنابع، كما تؤكد وجوب التشاور معها من قبل دول حوض النهر قبل الشروع في أي ترتيبات من شأنها أن تؤثر على موارده الحالية والمستقبلية.

ويتطرق المؤلف إلى السودان فيكشف عن وجود فجوة بالموارد المائية في عام 2025قدرها ٩٥ مليار متر مكعب من المياه، ثم تتسع الفجوة بحلول عام ٢٠٥٠ لتصل إلى ٢٥٨ مليار متر مكعب ومع ذلك لا تدخل السودان ضمن الدول المصنفة تحت خط الأمان المائي بسبب توافر الأمطار، ويذكر المؤلف أن إثيوبيا تتمتع بوفرة الموارد المائية المتجددة (١٥٠ مليار متر مكعب سنوياً) حيث تستمد مواردها المائية من الأنهار والأمطار أو المياه الجوفية، كما تطرق المؤلف للمشروعات المائية الإثيوبية وكشف عن أن إثيوبيا تخطط لإقامة ٣٣ مشروعاً على أنهار النيل الأزرق والسوبات وعطبرة.

ويفرد المؤلف في المبحث الخامس من الفصل الثاني جزءاً خاصاً عن المخاطر واحتمالات الصراع والتسوية في حوض النيل فعرض الاتفاقيات والمعاهدات المائية بين دول حوض النيل منذ عام ١٨٩١م، ثم قدم رؤى دول حوض النيل لمشكلة المياه

فعرض وجهة النظر المصرية والإثيوبية والسودانية والكنينية، وكذلك وجهات نظر أوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية ورواندا وبورندي ثم تعرض لاحتمالات التسوية أو الصراع بين دول حوض النيل.

دجلة والفرات

حمل الفصل الثالث من الكتاب عنوان " مشكلة المياه في حوض نهري الفرات ودجلة" فتعرض في المبحث الأول إلى الطبيعة الجيوبوليتيكية لنهري الفرات ودجلة فبدأ بنهر الفرات مؤكداً أنه ثاني أطول نهر عربي بعد نهر النيل وله ثقل اقتصادي وسياسي كبيرين وينبع من مصدرين يبدأ من هضاب أرمينيا التركية هما مراد - صو و فرات - صو وتبلغ مساحة حوض الفرات ٤٤٤ ألف كم مربع تساهم فيه الدول الآتية: ٢٧٤% في تركيا و ١٦% في سوريا و ٤٦٣% في العراق و ١٠٣% في السعودية.

وذكر المؤلف أهم المشروعات التركية على نهر الفرات (سد كيبان ١٩٧٤م - سد قرة قاية ١٩٨٧م - سد أتاتورك ١٩٩٢م - نفق شانلي أورفا ١٩٩٠) كما تعرض للمشروعات السورية على الفرات (سد الطبقة ١٩٧٤م - سد البعث - سد تشرين - سدا الحسكة) وذكر المؤلف بعد ذلك مشكلة المياه في سوريا كما تناول الفرات في العراق، موضحاً أن المشروعات التركية والسورية تستهلك حوالي ٢٦ مليار متر مكعب من إجمالي الموارد المائية للنهر، وتبعاً لذلك ينخفض الوارد المائي إلى العراق إلى ٧ مليارات متر مكعب فقط. ثم تعرض المؤلف بعد ذلك إلى نهر دجلة موضحاً أن مساحته براوفده تقدر بحوالي ألف كيلومتر مربع، وينبع النهر من هضبة الأناضول جنوب شرقي تركيا ومن السفوح الجنوبية لسلسلة جبال طوروس الشرقية، كما يصب فيه عدد من الروافد الرئيسية التي تشكل معظم موارده المائية وهي نهر باطيان صو ونهر كرزان صو ونهر باوطن صو، وتصب في نهر دجلة داخل العراق عدة روافد أهمها (نهر الخابور - نهر الزاب الكبير - نهر الزاب الصغير - نهر العظيم - نهر ديالس).

وتطرق المؤلف في المبحث الثاني من الفصل الثالث إلى الأبعاد السياسية والقانونية لمشكلة المياه في حوض نهري الفرات ودجلة فتعرض بالتحليل للملف السوري التركي والملف العراقي التركي ثم مشكلة مياه الفرات - الجوانب القانونية، مؤكداً ان الجانب القانوني يحفل بمجموعة من المعاهدات والاتفاقيات بين دول حوض الفرات ودجلة (معاهدة لوزان ١٩٢٠م - معاهدة فرنسا/ تركيا ١٩٢١ - معاهدة الصلح / لوزان ١٩٢٣م - معاهدة الصداقة بين فرنسا و تركيا ١٩٢٦م - معاهدة فرنسا/تركيا ١٩٣٠ - معاهدة صداقة بين العراق و تركيا 1946م. ...)

وخصص المؤلف المبحث الثالث من الفصل الثالث لعرض احتمالات الصراع والتسوية لدول حوض نهري الفرات ودجلة، مؤكداً أنه ليس من مصلحة - ولم يعد في مقدور - كل من العراق أو سوريا تصعيد مشكلة الفرات لتصير أزمة تسبب حرباً إقليمية جديدة بينهما وبين تركيا، على الأقل في المستقبل القريب.

الصهاينة وحلم امتلاك المياه

أما الفصل الرابع والأخير فقد تعرض لأزمة المياه في حوض نهر الأردن موضحاً أن هذا الحوض يضم "أربع دول هي الأردن والكيان الصهيوني ولبنان وسوريا بالإضافة إلى مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية"، ويتغذى نهر الأردن من أربعة مصادر مائية هي نهر بانياس ونهر الدان ونهر الحاصباني ونهر اليرموك.

وجاء المبحث الأول في الفصل الرابع بعنوان "مشكلة المياه في الأردن"، مشيراً إلى أن متوسط نصيب الفرد السنوي في الأردن لا يزيد على ١٥٠ متر مكعب من المياه المتجددة وهو معدل متدني للغاية ويشير إلى وقوع الأردن تحت خط الأمن المائي بل قرب القاع.

وذكر المؤلف أن ملامح استراتيجية الأردن المائية تتحدد في ثلاث خطوط عريضة هي مواجهة مشاكله المائية مع الكيان الصهيوني والمطالبة بحقوقه المائية التي وردت في الاتفاقيات والمشاريع العربية وغير العربية، ومواجهة مشكلة الفجوة المائية الكبيرة لديه بين موارده واحتياجاته واتساعها مع الزمن. وكشف المؤلف عن المشروعات الصهيونية التي تم تنفيذها على نهر الأردن عبر ثلاث مراحل زمنية مثل مشروع تجفيف بحيرة الحولة وحفر عدة آلاف من الآبار لتزويد المستوطنات بالمياه، ومشروع العوجا النقب ومشروع تحويل نهر الأردن من نقطة كينزت إلى الشمال الغربي من بحيرة طبريا إلى صحراء النقب

في جنوب الكيان الصهيوني. كما عرض المؤلف المشروعات المائية الأردنية السورية مثل مشروع سد المقارن وسد الملك طلال، وحل المؤلف عقب ذلك اتفاقية السلام الأردنية – الصهيونية عام ١٩٩٤، وما جاء فيها.

أما المبحث الثاني من الفصل الرابع " مشكلة المياه في لبنان وسوريا " فذكر المؤلف فيه أن لبنان هو واحة العرب مائياً لأمطاره الغزيرة ووفرة مياهه على مدار العام سواء السطحية منها أو الجوفية، كما أوضح أن مشكلات لبنان المائية تتلخص في ثلاث نقاط هي مواجهة السيطرة الصهيونية على مياه الليطاني في الجنوب، ومحاولتها سرقة ٥٠% من مياهه لرى الشمال في الكيان الصهيوني، ومعالجة نتائج الحرب الأهلية والدمار الذي أصاب المرافق المائية، وتدبير الموارد اللازمة لإنشاء المشروعات المائية المطلوبة للتنمية ثم تطرق المؤلف إلى جبهة المياه السورية الصهيونية، وتحليل موقع الجولان وأهميتها المائية.

وخصص المؤلف المبحث الثالث في الفصل الرابع لعرض الأطماع الصهيونية في المياه العربية منذ اغتصابهم لأرض فلسطين عام ١٩٤٨م وتحليل المشروع المائي الصهيوني كما خصص المؤلف المبحث الرابع في الفصل الرابع إلى عرض مشكلة المياه في الأراضي أو المناطق الفلسطينية وتوضيح مدى الاستهلاك الفلسطيني من المياه والسياسة الصهيونية المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأبعاد الحقيقية لمشكلة المياه الفلسطينية.